آراء

لا تترك بعد عمرك مكتبة مهجورة

عبد الحكيم حيدر

المكتبة تعذّب صاحبها عفياً، وتعذّبه شيخاً، وقد اقترب من أول العجز. هي كالذنب على قلب صاحبها من دون أن تكون كذلك، في حياته يخصّها بألفة الجلوس، وقرب النهاية يخاف عليها من لؤم النهاية وزوال هيبة الكرامة في المكان، بعدما صار وجودها غريباً على الوارثين والأولاد والمكان، وكأنّ المكان يخجل منها، فما بالك لو كان المكان نفسُه قد صار مهجوراً؟

الكتب أثقال مروءةٍ، سواء أكانت من تأليفك أو تأليف غيرك، ثم تركتها، بعد عمرك، لزمانٍ قلّت فيه المروءة، وانصرف احتمال الناس أشياء أخرى، كالموضة وكرة القدم، وباتتً الكتب أشياء مركونة في الغرف، في انتظار التخلص منها بأيّ حجة أو وسيلة. هل كان أبو عمرو بن العلاء الذي دفن كتبه في بطن الأرض محقاً، فلم يوجد لها أيّ أثر؟ وهل كان داود الطائي سعيداً حينما طرح كتبه في البحر، وقال يناجيها: «نعمَ الدليل كنتِ، والوقوف مع الدليل بعد الوصول، عناء وذهول، وبلاء وخمول»؟ وهل كان أبو سليمان الدارتي مخبولاً حينما جمع كلّ كتبه في تنّور، وسجرها في النار، ثم قال قولته: «والله ما أحرقتك، حتى كدت أحترق بك»؟... ما سرّ كلّ تلك المخاوف من أصحاب الكتب على كتبهم بعد انتهاء أعمارهم؟

وبالطبع، يظل أبو حيان التوحيدي، وارتحاله من العراق للريّ، بعلّة الفقر والحاجة، ثم هروبه الأخير إلى شيراز، وارتكانه للتصوّف، بعدما تعب من الزمان والوزيرين وضغائن صغار الموهبة، فماذا تفيد المخطوطات لرجلٍ هاجر وارتحل، حتى وصل إلى المائة وتعدّاها وبنكد الحاجة والطلب نفسه؟

تحلو لنا الكتب ونحن على أعتاب الطلب، قرّاءً كنا أو مؤلفين. هي زاد من ينتظر أن تجعله في صدارة المجلس لجلب الأمجاد والثناء والرئاسة، وهي السلوى للقارئ، وهي المنقولة وراء ارتحالته من مكان إلى آخر. وغالباً لا تحبّها الزوجة، وكأنّها ضرّتها. أما إن تحوّلت الكتب في البيت إلى ما يشبه «الكرنفال في كلّ ركن» فأحياناً تستعير الزوجة من دكاكين الصبر ما يكفي للتجمّل أمام صاحبها الكاتب، وإنْ لم تستطع إخفاء «خنقتها من تلك الجثث» لأمها أو أختها، وقبل الأربعين من موته، تكون كراتين الكتب محمولةً على العربات بأرخص الأسعار، وأحياناً ترمى في «المناور» بلا خجل، ويتعفّف عن جمعها بوّاب العمارة. الكتب ضعيفة لا تدافع عن نفسها، كبقرة أو حصان أو فيل أو نخلة أو أرض زراعية، لأنّها «قيم رمزية في ورق مطبوع». يتم ركنها فوق الأرفف، والدساتير أيضاً يتم ركنها فوق الأرفف، وتأكلها تحايلات المحامين ومواربات القضاء. الدساتير من ورق يتم القسم عليه، ثم تتم خيانته، أيضاً فيما بعد، فما بالك بكتابٍ تركه مؤلفٌ مسكين من شيراز أو نيسابور، وكانت له مساجلاتٌ مع علماء خراسانٍ ثم غرق في نهر صغير، وكان على ظهره مخطوطاته، فضحك الأمير على العالم ليلاً، وهو يشوي لحم الغزال، ويستمع للطرب. الكتب تلك الأشياء البسيطة التي يحاول الخلفاء جاهدين أن يشتروها لصغارهم، كي يعرفوا البلدان والمعارك وخبث الحكم وزلات اللسان وتأدب الأدباء بعد الولائم، هذه الكتب التي تزداد أوزانها حينما يضعف البدن ويتفرّق الأحباب والأولاد عنا في البلدان، جرياً وراء الأرزاق والسيارات والبناء وتجديد العفش وحجز تذاكر السفر، ما الذي يبقى لها من رعاية لدى مسنٍّ أصبح يتحرّك قليلاً حول حوافها، ويفتح بعضَها كي يتأكد أنّ الخيال ما زال صالحاً، وأنّ الذاكرة ما زالت مشرعة للأمل، وأنّ المكان بالكتب أيضاً قد صار جميلاً لولا تقدّم العمر. يتأمل الأصحاب القدامى الكتب، فترى أشياء يصعب اليقين في مدى تحديد دلالاتها، هل هو استعجابٌ أم اندهاشٌ أم سخريةٌ غير مصرّح بها مراعاةً للسنّ والمشاعر؟

الكتب تلك التي تتولّى أمرها، أو تتولى أمرك، من دون أن يعرف الزائر أو الابن أو الصديق، تحاول جاهداً أن يكون الوقت جميلاً بالشاي، إلّا أنّ الكتب وكأنّها تلاحظ خجلك، أنت الريفي الذي لم يرَ يوماً كتاباً لا تحت نخلة، ولا فوق فرن طيني، ولا فوق مصطبة أو شباك، فجأة ترى نفسك محاطاً بها لحاجتك إلى «عافيتها» بعدما قلّت العافية، وزاد سحر الكتب على روحك.

قيس سعيّد أيضاً وأيضاً

محمد أحمد القابسي

بعد مرور أربعة أشهر على إجراءاته، بدا واضحا أن ما قام به الرئيس التونسي، قيس سعيّد، لم يوقف تيار الأزمات أو يعالجها. وكان مؤملا أن يقدّم خريطة طريق وعد بها، قال إنها ستوقف النزف المتدفق للأزمات متعدّدة الأبعاد التي تردّت فيها البلاد، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وأمام توقعات التونسيين وانتظاراتهم، يواصل الرئيس ممارسة خطابه الغامض والمعمّم، متوخيا «شعبويته» التي تجاوزت حدودها، لتصبح حالة مكشوفة وممجوجة، وويرفضها من كانوا معه، ناهيك عن الرافضين ما اعتبر انقلابا على الدستور والشرعية. واليوم تبدو تونس سفينة تائهة من دون ربّان يقودها، ومن دون بوصلة ترسم إبحارها، لتتوالى المؤشّرات على بداية تغير المزاج العام للتونسيين، خصوصا وقد تبين لهم «عجز الرئيس» عن إدارة الشأن العام والسهر على شؤون البلاد الآخذة في الانزلاق نحو التدهور، وإرباك كيان الدولة ومؤسساتها. لم يعد خافيا أن البلاد باتت اليوم على صفيح ساخن أمام تصاعد نسق الاحتجاجات والاعتصامات. وتفيد المؤشرات بأن القادم سيكون أصعب أمام عجز الرئيس عن تقديم الحلول التي وعد بها، وإصراره على رفض الحوار، والاكتفاء بإلقاء دروس في المجالس الوزارية لحكومة بكماء. ووفق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شهدت وتيرة الاحتجاجات والتحركات الاجتماعية ارتفاعا لم تعرفه سابقا، فقد تم تسجيل 800 تحرك خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأكثر من ألف تحرك احتجاجي خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. غضب المحتجين من الشباب المعطل في الجهات يتواصل ويشتدّ، وهو يراكم ويزامن احتجاجات أخرى، يتم تنفيذها لأسباب متنوعة ومختلفة، على غرار اعتصامات عمال شركة البيئة والغراسات والبستنة، وتواصل احتجاجات أزمة النفايات في محافظة صفاقس، وانتفاضة شباب «الكامور» في محافظة تطاوين، وانقطاع التزويد بأكثر من 500 صنف من الأدوية الاساسية.

وأمام هذا الوضع الاجتماعي المتفجّر، يبدو رئيس الجمهورية ومن خلفه الحكومة، غير مدركين خطورة هذا الوضع الذي يمكن عنونته بانفلات الأزمة من أروقة الرئاسة والحكومة وبالتالي الدولة الى التفاصيل اليومية والمعيشية للتونسيين. وزاد الطين بلة أزمة مالية خانقة، لم يعد بمقدور الدولة الحد من تداعياتها أو تقليص آثارها وقد أقرّ سعيّد، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني، في لقائه بوزيرة التجارة «أن خزينة الدولة تنقصها المليارات». وقد أخطأ سعيّد خطأ قاتلا «بجعله الملف السياسي سابقا للاقتصادي والمالي». ولا يستبعد اليوم أن يجد الرئيس الذي عزل نفسه عن الأحزاب والمنظمات والحكماء من أهل الحكمة والخبرة أمام طوفانٍ من الغضب الشعبي الذي يمكن أن يتجاوز الفضاءات العامة ليشغل الشارع، خصوصا والبلاد تستعد لاستحضار الحراك الشعبي خلال شهر يناير/ كانون الثاني من كل سنة.

ومع تقدّم الوقت وتواتر الضغوط وتناسل العقبات واشتراطات الجهات الخارجية المانحة وإصرار سعيّد على المضي في الغموض والتهويمات السورياليّة والعجز البين عن الحسم في الملفات العالقة، وبعد أن وضع كل السلطات بين يديه على أساس شعار «الشعب يريد» الذي رفعه عنوانا لحملته الانتخابية ومنطلقا لإجراءاته، بدأ يتهاوى أمام إكراهات الحكم ومتطلبات الواقع، فاحتدام الاحتجاجات والعجز عن إيجاد الحلول لها خلال الأيام الماضية كشفت عن أن سعيّد وفريقه في أروقة الرئاسة ومقر الحكومة قد أمسكوا بالحكم ونشوته، من دون قدرة على تقديم حلول وتنفيذ وعود تخرج التونسيين من أزماتهم في ترحيل شعبوي لمسؤولية تقديم الحلول إلى زمن استكمال «البناء القاعدي الجديد!».

لقد اصطدم سعيد بخطابه المسوّق للمؤامرات التي تعطل مسار الدولة ومسار البناء القاعدي ليبرز رأس السؤال: هل قام سعيد بما قام به من أجل استمرار الدولة أم من أجل مشروعه الهلامي؟ وهل أن إجراءاته جاءت تناغما وانسجاما مع «ما أراده الشعب أم ما أراده قيس سعيّد»؟

الجمعة السوداء والتمارين على الاستلاب

مالك ونوس

أن تصبح مناسبةٌ تسويقيةٌ، من قبيل الجمعة السوداء في الولايات المتحدة الأميركية، مادّة للإعلام يترقبها قبل حدوثها ثم يتناقل حوادثها في النشرات الإخبارية الرئيسية، لهو دليل على طغيان هذه المناسبة وفرادتها، من جهة، وغرابة السلوك الإنساني لدى المشاركين في إحيائها، من جهة أخرى. وتعيد هذه المناسبة التأكيد على استمرار طغيان ثقافة الاستهلاك على جزء كبير من البشر. كما أن إحياء المناسبة ودفع الناس إلى التحشّد ساعات طويلة أمام واجهات المحلات، على الرغم من خطورة ذلك في ظل جائحة كورونا، واقتحامها بشكل هستيري لدى فتح الأبواب، يؤكّد أن ثقافة الاستهلاك اليومي وعملية استلاب العقول ما زالتا أقوى من التحدّيات المصيرية الكبرى التي وقفت أمامها البشرية في السنتين الأخيرتين، بعد أن هدّد فيروسٌ مجهري وجودها على هذا الكوكب.

وكان لافتاً في سياق إحياء مناسبة الجمعة السوداء، الأسبوع الماضي، أن الناس وصلوا إلى مرحلةٍ من الاستلاب العقلي إلى درجةٍ يغامرون فيها بحياتهم من أجل اقتناء جهاز تلفزيون أو هاتف نقّال أو غيرهما من السلع. وليس ذلك بدافع الحاجة بقدر ما هو بدافع البروز والتميُّز. وهذا التميّز مردّه الفروق الطبقية والاجتماعية التي تجعل الفئة الأقل دخلاً تحاول التمثّل بالفئة الميسورة، عبر اقتناء ما يجعل مظهرها قريباً من مظهر تلك الفئة. ولا سبيل أمام كثيرين للتميز سوى عبر السلوك الاستهلاكي الذي يغير في مظهرهم الخارجي، سواء في الثياب أو الطعام، أو حتى عبر عمليات التجميل التي بات يخضع لها أناس من الجنسين. في هذا السياق، يلجأ كثيرون إلى عمليات التجميل بعد أن يتبيّن لهم أن السلوك الاستهلاكي الذي يبرز عبر ارتداء الثياب الفاخرة أو اقتناء السيارة وغيرها من السلع، لم يعد يجلب لهم التميز فيلجأوون إلى الاختلاف، عبر تغيير شكل الأنف أو نفخ الشفاه أو الوجنتين، وأعضاء أخرى في الجسم. وعلى الرغم من أن عمليات التجميل تؤدّي إلى تقبيح بعض الأوجه بدلاً من تجميلها، وعلى الرغم من أنها تجلب التماثل في الشكل بين كثيراتٍ بدلاً من الاختلاف، علاوة على تكاليفها الباهظة، إلا أن الإصرار على إجرائها بات مرضاً يلحق بصاحبتها ويجعلها مجبرةً على التردّد الدائم على عيادات التجميل لترميم ما يمكن أن يتهتّك.

وأتت مناسبة الجمعة السوداء مرة أخرى في ظل جائحة كورونا، وما أفرزته من متغيراتٍ أجبرت كثيرين على التفكير في جدوى وجودهم، وفي سبل حماية هذا الوجود، من جهة إيلاء الصحة المزيد من العناية على حساب الاستهلاك وشراء المواد غير الضرورية. وبدلاً من ذلك، ثبت أن المخاطر التي واجهتها البشرية بعد انتشار الفيروس لم تغير في عقلية الاستهلاك لدى نسبة كبيرة من أبناء المجتمعات الرأسمالية، أو تدفعهم إلى التفكير ومراجعة موقفهم من ممارسات الشركات الرأسمالية وتوظيفها الدعاية من أجل ربط المستهلين بمنتجاتها، وسلب مدّخراتهم التي تدهورت في ظل الجائحة. وأحد أشكال هذا السلب طرحُ نسخ جديدة من سلع متوفرة لدى الجميع، مع تضخيم بعض الإضافات القليلة التي لن تغيّر من جودة المنتج، إلى تلك الدرجة الفارقة التي تدفعهم إلى رمي المنتج الذي يملكونه واقتناء الجديد. ويتحمّل هؤلاء المستهلكون المسؤولية الكبيرة عن استمرار تحكّم هذه الشركات بهم، وعن سلبها نقودهم ومدّخراتهم. ويحصل هذا الأمر في وقتٍ زادت فيه أرباح الشركات الرأسمالية، حين توقع كثيرون أن تتراجع بسبب الإغلاق والتقييد، أو بسبب ضرورة توجّه المستهلكين إلى نمط حياة مختلف عن الذي جعلهم لقمةً سائغةً للفيروس، بسبب قلة مناعتهم الناجمة عن تضحيتهم بالتغذية الصحية مقابل السلع التي تبرز مظهرهم المختلف.

ولا تُستثنى الدول العربية من طغيان نزعة الاستهلاك على عدد كبير من مواطنيها، إذ تشهد الأيام التي تسبق حلول شهر رمضان هستيريا استهلاكية تسيطر على الناس، فتجعلهم يتوجّهون إلى الأسواق لاقتناء سلع ومواد غذائية، تفوق حاجاتهم أضعافً ما يستهلكون خلال هذا الشهر المفترض أن يكون شهر صيام عن الطعام، لا شهر زيادة في استهلاكه. كما تشهد مناسبات إطلاق أجهزة هواتف نقالة في الدول العربية الأمر نفسه من تجمع الراغبين في اقتناء الأجهزة الجديدة ساعات طويلة، أمام مراكز التوزيع، حتى تحين لحظة الإيذان بالبيع. وكانت المفارقة أن سورية شهدت أمراً من هذا القبيل، حين جرى إطلاق نسخة جديدة من أحد طُرز الهواتف النقالة في العاصمة دمشق، قبل سنة. يومها احتشد المئات أمام مركزٍ للبيع ليلاً وسط البرد، كما تهافتوا لشرائه في الأيام التالية، في وقتٍ كانت البلاد تشهد فيه تردياً غير مسبوق على الصعيد الاقتصادي، علاوة على أن سعر الجهاز كان يعادل راتب موظف لسبع سنوات.

وإمعاناً في إخضاعها الزبائن والمستهلكين، تعمد الشركات الكبرى إلى تمجيد ثقافة الاستهلاك، والكلام عن ثورة الاستهلاك. لذلك تجمِّلها بالإيهام بمتعة التسوق وتكريس هذه الثقافة، وإبراز وهم تلك الثورة بأنها الثورة الوحيدة الحقيقية، والمتعة الوحيدة الملموسة في ظل انحسار الرغبة في اكتساب الثقافة، وتراجع شروط المثاقفة وأشكالها، والذي انعكس تراجعاً في النشر، سواء على صعيد نشر الكتب والصحف والدوريات الأدبية والفنية التي كانت السبيل لنشر الآداب والفنون المختلفة، وما كانت تُحدثه من غبطة وسمو في أنفس المتلقين. وتحول الجميع إلى الحصول على تلك الغبطة وذلك الفرح الآني عبر الشراء والمزيد من الشراء من المستودعات الكبرى، والترفيه عن الأنفس باستهلاك المنتجات التي تروّجها، والجلوس في المطاعم التي توفر فيها الوجبات السريعة التي غالباً ما تحمل الضرر لمستهلكيها.

> شركات كبرى ليس المستهلك بالنسبة لها سوى أداة لزيادة الربح الذي تزيل في طريقها إلى الوصول إليه كل القيم الرادعة

من هنا، يطرأ التساؤل الضروري التفكر به، وهو إذا لم تدفع جائحة كورونا وحقيقة ظهور متحورات جديدة قد لا تفارق البشرية في غضون سنوات، وفي ظل تهديدها الجدّي الحياة، إذا لم تدفع هذه الوقائع الأفراد في المجتمع لتغيير نمط تفكيرهم وتغيير سلوكياتهم توخياً للبقاء، فما الذي يمكن أن يدفعهم؟ يكمن الجواب في عملية استلاب العقول التي تتبع الشركات الكبرى كل السبل من أجل فرضها، إذ لا يشكل المستهلك بالنسبة لها سوى أداة لزيادة الربح الذي تزيل في طريقها إلى الوصول إليه كل القيم الرادعة.

(كاتب سوري)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الأردن... مبادرات كبرى لأهداف تكتيكية

غازي دحمان

من مواصفات مرحلة ما بعد الربيع العربي، انتقال الفعالية في الإقليم العربي إلى لاعبين صغار، وانكفاء اللاعبين الكبار، أو استغراقهم في أزمات داخلية وخارجية، فيما يدير لاعبون أصغر، مثل الأردن وقطر والإمارات، حراكات دبلوماسية يغلب عليها طابع إعادة هندسة العلاقات الإقليمية، داخل الإقليم نفسه أو مع البيئة الخارجية. وهذا متغير جديد في الواقع العربي الذي مر عليه زمنٌ كانت فيه مثل هذه المهمة يتولاها فاعلون كبار تحرّكهم الأيديولوجيات الكبرى، القومية والإسلامية. الأردن مثال ساطع على هذا المتغير. وعلى الرغم من أنّ الأردن كان على مرّ التاريخ الحديث في قلب التحوّلات بحكم موقعه الجغرافي على خطوط الصّدع، سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية، أو بوصفه بلداً فاصلاً بين بؤر التوتر العربية، بين مصر والسعودية في خمسينيات القرن المنصرم وستينياته، وبين سورية والعراق في ثمانينياته، إلّا أنّه، في الغالب، كان طرفاً منفعلاً، وليس صانعاً للتحوّلات وموجهاً للتطورات. وبالإضافة إلى حجمه الصغير على المستويين، الجغرافي والسكاني، شكّلت ندرة الموارد في الأردن أحد محدّدات الدور الخارجي.

ما يميز الأردن عن الفاعلين الإقليميين، السابقين والحاليين، عدم تبنّيه مشروعاً جيوستراتيجياً، وحصر فاعليته وتركيز طاقاته الدبلوماسية لتحقيق أهداف عملانية وسريعة، تمحورت، على الدوام، حول تأمين أوضاع أفضل لمعيشة مواطنيه. وبغض النظر عن مستوى النجاح المتحقّق على هذا الصعيد، خصوصاً على مستوى رضى الشارع الأردني عن ذلك، فإنّ هذا الفعل لم يكن، على الدوام، ميسراً من الخارج الذي طالما ربط الانفتاح على عمّان، وتقديم التسهيلات الاقتصادية بشروطٍ سياسية.

كانت السنوات الأخيرة مثالاً بارزاً على هذه المعادلة التي جرى وضع الأردن داخلها، في ظل اشتعال ثورات الربيع العربي، وسيطرة اليمين المتطرّف على السياسة في إسرائيل، ووصول إدارة دونالد ترامب إلى الحكم في أميركا، والتي افتقدت للحساسية تجاه موقع الأردن وأهميته في خريطة التفاعلات الإقليمية، وتراجع الدعم الخليجي إلى حدودٍ دنيا. وقد أفرزت هذه التطورات تراجعاً ملحوظاً في مكانة الأردن الإقليمية وفاعلية دوره. إلّا أنّ عمّان استطاعت إعادة صياغة دورها، أخيراً، من خلال إدراكها لتغير المعطيات الإقليمية والدولية، وتقدير صانع القرار بوجود فرص في المناخ يمكن استثمارها والإفادة منها. أما طريقة التنفيذ فقد قامت في شكل جملةٍ من التكتيكات، على شكل مبادراتٍ إقليمية، انخرطت فيها عمّان أو قادتها، وذلك بعد إعادة ترشيق علاقاتها الإقليمية والدولية، مثل تزخيم العلاقات مع الدوحة وإعادة خطوط التنسيق مع أبوظبي، وتكثيف التواصل مع واشنطن وموسكو. المثال الأول على هذا النمط الاستراتيجي في تفعيل الدور الأردني تمثل في مشروع «الشام الجديد» الذي يربط الأردن ومصر والعراق ضمن نسق علائقي جديد، يقوم في أساسه على هدف تكاملي ضمن قطاعات الطاقة، الكهرباء والنفط. ودور الأردن هنا صلة الوصل الجغرافي بين مصر والعراق، بالإضافة إلى إمكانية تصدير الكهرباء الأردنية للعراق. وعلى الرغم من أنّ المشروع ظاهرياً يبدو كأنّه محاولة لإحداث توازن مع الدور الإيراني في العراق والمنطقة، فإنّ الأردن لم يرصد موارد استراتيجية لمثل هذا المشروع، ولم يكن في موقع تصادمي مع إيران. وباستثناء التحذير الشهير للملك عبد الله الثاني في عام 2004 من خطر تشكيل إيران هلالاً شيعياً في المنطقة، فإنّ الأردن لم تكن له سوى سياسات دفاعية تجاه المدّ الإيراني في المنطقة، تمثلت في تعزيز الحدود مع سورية لمنع تسلل نشاط الميليشيات الإيرانية داخله.

المثال الثاني، كان ما سمّيت «اللا ورقة» الخاصة بحلّ الأزمة السورية، وجرى تقييمها أنها محاولة لإعادة تطبيع العلاقة مع النظام السوري، بل إعادة تأهيله عربياً ودولياً، وهو أمر لا بد أنّ صانع القرار الأردني ذا الخبرة الهائلة في تشابكات الأزمة السورية وأدوار اللاعبين الخارجيين فيها، يدرك أنّه يستحيل تحقيق خرق ما من دون حصول توافقات دولية، أكبر من قدرة الأردن الدبلوماسية، وأثقل من وزن العالم العربي بأجمعه في هذا المجال. يكتشف المتتبع لسياق التطورات أن المبادرة الكبيرة التي قادها الأردن حققت أهدافا صغيرة، لكنّها ضرورية بالنسبة لعمّان، خصوصاً على مستوى انسيابية الحركة التجارية مع سورية وعبرها إلى أوروبا، وعودة عوائد حركة الترانزيت بين سورية ودول الخليج التي تؤثر، بشكل واضح، في ميزان المدفوعات الأردني، والشيء نفسه بخصوص وضع الأردن في مشروع «الشام الجديد»، حيث تشكّل العوائد الحاصلة والمرجوّة هدفاً مهماً للدبلوماسية الأردنية.

> يبدو مشروعاً للأردن اللعب ضمن هوامش محدّدة لتحقيق المكاسب

هل يمكن وصف السياسة الأردنية بالانتهازية؟ بالنظر إلى ضعف الخيارات وقلة البدائل، وظروف الأردن بالغة الصعوبة، ووجود ملايين اللاجئين، من سورية والعراق، يبدو مشروعاً للأردن اللعب ضمن هوامش محدّدة لتحقيق المكاسب، لا يُعتقد أنّ أحداً في الشارع العربي يعارضها.

(كاتب فلسطيني)

الانتخابات الليبية والأسئلة الملحّة

أبو القاسم علي الربو

منذ أصدر مجلس النواب الليبي قانون الانتخابات، وحدّد الشروط التي يجب توفرها في كل مترشّح، وفصل بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، خلاف ما تم الاتفاق عليه، شهد الوضع السياسي الليبي ارتباكاً ملحوظاً، وسيطرت عليه حالة من التوجس والجدل وعدم الثقة بين الأطراف السياسية، وألقى ظلالا من الشك والريبة في أن هذا القانون مفصّل على مقاس بعضهم على حساب آخرين. قانون شابه عوارٌ كثير، ناهيك عن إصداره من دون التنسيق أو التشاور مع مجلس الدولة، حسب ما نصّت عليه جميع الاتفاقيات السياسية، من الصخيرات إلى تونس مرورا بجنيف وبرلين وغيرها.

لم يكن عدم التشاور مع مجلس الدولة القصور الوحيد، بل حمل قانون الانتخابات مثالب وعيوبا تفوّقت على ما يمكن أن يقدّمه من إجراءاتٍ وموادّ تنظيمية عادلة، تقف على مسافة واحدة من الجميع، فالقانون طُرح في جلسةٍ لم يحضر فيها سوى 70 نائباً من أصل مائتي نائب يشكّلون مجلس النواب، ولم يتم التصويت عليه من النواب الحاضرين، حيث صرح كثيرون منهم بأنهم لم يتوقعوا صدوره بهذه الكيفية، خصوصا فيما يتعلق بالمواد التي أجازت للعسكري ولحامل الجنسية الأجنبية الترشّح للرئاسة، وهي المواد التي رأى كثيرون أنها تعطي فرصة أكبر ومجالا أوسع لقبول شخصياتٍ بعينها. وبالإضافة إلى العيوب السابقة، ما زاد الطين بلة، وزاد الجدل زخما، عدم وجود أساس قانوني أو دستوري يمكن أن يكون أساسا لإجراء هذه الانتخابات، فعلى الرغم من جاهزية الدستور منذ العام 2017، والذي استغرق ثلاث سنوات من الإعداد والدراسة والتمحيص من اللجنة التأسيسية لصياغة المشروع، والتي انتخبها الليبيون لهذا الهدف، وخُصّصت لها ميزانية معتبرة، ومُنحت لأعضائها مزايا ماديّة ومعنوية، لا تقل عن تلك التي يتمتع بها النواب، إلا أن الأطراف المستفيدة، والتي تطمح إلى استمرار المراحل الانتقالية، عرقلت ولا تزال طرح مشروع هذا الدستور للاستفتاء، وتناوب كل من مجلس الدولة ومجلس النواب على اختلاق الذرائع والحجج التي أدّت إلى عرقلة الاستفتاء وجعلته حبيسا لجدرانها.

وفي خطوة مفاجئة، وبعد أن أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، رفضه القبول بقانون الانتخابات الذي أصدره مجلس النواب، واعتمدته اللجنة العليا للانتخابات، وأكّد، في أكثر من مناسبة، رفضه هذا القانون، وجديدها خلال لقائه المجلس البلدي زوارة، حيث جدّد رفضه قائلا «إن هذا القانون وهذه البنود فُصّلت على أشخاص بعينهم، وإنه لن يقبل بمثل هذا القانون المعيب»، حسب تصريحه. إلا أنه، وبدون مقدّمات، مثُل أمام اللجنة العليا للانتخابات، وقدّم أوراق ترشّحه، متجاهلاً المادة 12 المثيرة للجدل، والتي تنصّ على ضرورة توقف المسؤول المتقدّم للترشح عن ممارسة مهامه قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات. وبالفعل تم قبول أوراقه، حيث يبدو أن اللجنة العليا للانتخابات قرّرت أن تنأى بنفسها عن مثل هذه الخلافات، وترك ذلك للقضاء ليفصل فيها.

اللافت للنظر أنه، وعلى الرغم من هذه الثغرات التي لازمت هذا القانون، ما سيجعله عرضة للطعن، إلا أن المجتمع الدولي يمارس ضغوطا ومساعي لإجراء الانتخابات في موعدها. وهذا موقفٌ عزّزه مؤتمر باريس في 12 الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني)، الذي لوّح بفرض عقوباتٍ على كل من يعرقل هذا الاستحقاق، إضافة إلى مجلس الأمن الذي أخد المسار نفسه ملوّحا بإمكانية فرض عقوباتٍ على من من سماهم معرقلي الانتخابات، حيث دعا، في جلسته أخيرا، جميع الأطراف إلى الالتزام بقبول نتائج الانتخابات، وطالبها باحترام الخصوم السياسيين قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. تأتي هذه التهديدات في وقتٍ شكّ كثيرون في أنها يمكن أن تساهم في حلحلة هذه الأزمات، أو تثني معارضي الانتخابات عن معارضتهم إجراءها تحت هذه الظروف ووفقا لهذا القانون. وأصبح كثيرون لا يهتمون بهذه التهديدات، ويعتبرونها مجرد تصريحاتٍ لحفظ ماء وجه هذه الدول، والتي لا تتدخل في المشكل الليبي إلا بما يحقق مصالحها، لاسيما وأن «عملية إيريني» لا تزال ماثلة أمام أعينهم، حيث فشلت تلك العملية التي تبنّاها المجتمع الدولي في منع وصول السلاح والمرتزقة إلى ليبيا، الأمر الذي لا يزال يرسم إشارة استفهام بشأن جدية هذه الدول في مساعدة الليبيين على الخروج من هذه الأزمة، حيث صرح بعض رافضي الانتخابات «نحن لا نملك أي حسابات خارجية، ولا نتوي السفر خارج ليبيا.

> عراقيل وصعوباتٌ كثيرة تواجه عملية الانتخابات المنتظرة، بل وتخوّفات من عدم إنجاز هذا الاستحقاق

وبالتالي، لا تمثل هذه التهديدات لنا شيئا، والأمانة تحتم علينا النظر إلى مصلحة ليبيا، وليس الخوف من العقوبات الدولية».

وعلى كل حال، وفي وقتٍ تعدّ الانتخابات المرتقبة استحقاقا ينتظره الليبيون باعتبارها الأمل في إنهاء مسلسل المراحل الانتقالية والخروج من نفق التشظّي والانقسام وبداية العلاج لشرخ اجتماعي، طاول معظم مكوّنات المجتمع الليبي. وعلى الرغم من هذا التفاؤل، يطرح الواقع العملي على الأرض أسئلة ملحّةً لا مناص منها، وإن حاول كثيرون عدم مواجهتها وتأجيلها إلى حين حدوثها، حتى لا تُفسد عليهم آمالهم، وتُحبط من معنوياتهم التي ارتبطت باستحقاق يعدّ الأول في تاريخ ليبيا، أسئلة قد يكون أهمها وأكثرها إلحاحا ذلك الذي يتعلق بمدى قبول الأطراف المتصارعة بنتائج هذه الانتخابات، في ظل عدم وجود أي آليةٍ تفرض وتضمن قبولها. وسيلجأ الطرف الخاسر إلى تعليق ذلك الإخفاق على شمّاعة تزوير الانتخابات وشراء الأصوات وعدم النزاهة، خصوصا وأن كثيرا من هذه الأطراف استبقت النتائج، ومنذ الآن، بالتلويح بالتشكيك في نزاهة اللجنة العليا للانتخابات تارة، ولجنة مكافحة الفساد تارة أخرى، بل وصلت التشكيكات إلى نزاهة المجلس الأعلى للقضاء، معتبرين أن قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية زيادة رواتب هذه اللجنة ومساواتها برواتب النواب هو بمثابة شراء أصوات القضاة الذين يمثلون هذه اللجنة.

خلاصة القول، هناك عراقيل وصعوباتٌ كثيرة تواجه عملية الانتخابات المنتظرة، بل وتخوّفات من عدم إنجاز هذا الاستحقاق أصلا، في ظل تجاذباتٍ لم يستطع رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم إلى ليبيا، يان كوبيش، الصمود أمامها، ليلحق بمن سبقوه، مفضلا، وبصورة مفاجئة، الاستقالة من منصبه بعد أقل من عام من تعيينه، فهل يصمد رئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد السايح، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، محمد الحافي، أمام هذه الصعوبات، خصوصا بعدما طرد مسلحون بعض القضاة، وأقفلوا بعض المحاكم ومنعوا الطاعنين من الوصول إليها، أم أنهما سيلحقان بكوبيش وسلفه غسان سلامة، مردّدين «إن للبيت ربّا يحميه».

(كاتب ليبي)

تظاهرة في طرابلس ضد ترشيح حفتر (محمود تركية/ الأناضول)

الملكية في الأردن وصحبة الدبّ

ياسر أبو هلالة

لم تكن علاقة الهاشميين بمواطنيهم مبنيةً على ملكية مطلقة، لا الشريف حسين بن علي، ملك العرب، ولا أنجاله فيصل وعلي وعبد الله، ملوك الحجاز والعراق وسورية والأردن. ظلت العلاقة على أساس تعاقدي قائم على الملكية الدستورية، فالشريف وأنجاله ورثة مرحلة الدستورية في نهاية الإمبراطورية العثمانية، وهو نفسه كان عضواً في مجلس المبعوثان، وعندما أطلق الثورة العربية الكبرى قدّم نفسه ملكاً دستورياً للعرب على مبدأ «حفظ الدين وحرية العرب».

لم تتوقف الانتخابات في شرق الأردن، مثل بلاد الشام عموماً منذ العهد العثماني، إذ انتخب الأردنيون ممثليهم في مجلس المبعوثان العثماني. وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الحكومة العربية في دمشق، انتخب الأردنيون ممثليهم في المؤتمر السوري العام. ومع انهيار مملكة فيصل على يد الجيش الفرنسي، لجأ رجالها إلى شرق الأردن، واعتمد عليهم الأمير عبد الله في بناء الدولة. بعدها بثماني سنوات، شرّع أول دستور أردني (القانون الأساسي لعام 1928)، فسورية خضعت للانتداب الفرنسي، وفيصل ملك العراق. وكان أول دستور أردني تعبيراً عن واقعية تنزل أحلام الثورة العربية على الأرض. وفي 1946، استقلت البلاد مملكة، وصدر ثاني دستور لها في 1947، وبعدها بعام وقعت النكبة الفلسطينية، وهو ما مكّن الملك من ضمّ الضفة الغربية التي خاض فيها الجيش العربي الأردني معارك طاحنة، حافظ فيها على القدس القديمة وحرّر الحي اليهودي. وأعلنت وحدة الضفتين في 1950، وهو ما شكّل أرضية لدستور 1952 الذي يعدّ من أكثر الدساتير العربية ديموقراطية. هذا الإرث الدستوري الذي تعاقد عليه أجداد الأردني ظل مرجعية محترمة، ولو تعرّض للتعطيل، فالملك يحكم من خلال وزرائه، وهم نالوا ثقة الشعب من خلال نوابه، وكل إرادة ملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير المختص، وهو ما يحفظ مكانة الملك المُصان من أي مسؤولية. واجه الدستور الأردني تحدّياً من محسوبين على المعارضة، تماماً كما واجه تحدّياً من المحسوبين على النظام في عهد الملك عبد الله الثاني، فبعد حديث كوندليزا رايس عن ضرورة وجود حكومة منتخبة في الأردن، تعالت أصوات معارضين تطالب بملكية دستورية! فمستشرقة مثل رايس لا تعلم أن كل حكومة في الأردن هي منتخبة، بمعنى أنها تشكّل من أكثرية النواب المنتخبين، ولا تمارس عملها إلا بعد نيل الثقة، وتسقط كلها أو يسقط أي وزير فيها تُطرح فيه الثقة. مقابل المعارضين للدستور، ثمّة موالون للنظام، ردّوا عليهم على طريقة صحبة الدبّ الذي أراد حماية صاحبه من نحلة تمرّ من عند وجهه بإلقاء حجر عليه. في 2016، أجريت تعديلات دستورية، حصرت تعيين المناصب الأمنية والعسكرية وغيرها بالملك من دون الحكومة، أي من دون الركن النيابي من الدستور. وتتكرّر صحبة الدب في التعديلات التي تقترحها حكومة بشر الخصاونة، بإنشاء مجلس أمن وطني، يتولّى السياسية الخارجية أيضاً بمعزل عن الحكومة!

عندما واجه الملك حسين انقلاباتٍ عسكرية، واحتلالاً عسكرياً للضفة الغربية، وأحداث أيلول التي كاد الجيش السوري يحتل فيها شمال البلاد، لم يُشر عليه أحدٌ بتعديلاتٍ دستوريةٍ كهذه، لأن أصحابه لم يكون مثل الدبّ. كانوا يعرفون أن الملك هو رأس الدولة، وأن الحكومة كلها، عسكرية وأمنية واقتصادية و.. هي حكومته، وأن النيابية هي شرعية للعرش وحماية له، وليست خصماً.

تُعذر كوندليزا رايس بجهلها، لكن لا يُعذر أردنيٌّ يُقسم على احترام الدستور بجهله. تعديلات 2016 والتعديلات المطروحة اليوم هي انتقاص من مكانة الملك الدستورية، فلا توجد حكومة تابعة له في القصر، وأخرى تابعة للمعارضة تحت القبة، هو رأس السلطة كلها لا بعضها. قائد الدرك عندما يواجه تحدّياً أمنياً مسؤول أمام الملك تماماً، مثل وزير الصحة عندما يواجه جائحة كورونا. ومجلس النواب في الحالين يحاسب الاثنين، ولا يحاسب الملك المُصان، ولا تخلي أي منهما أوامر الملك. في ظل هذه التعديلات يختبئ المسؤول وراء الملك، بدلاً من أن يتصدّى حماية له.

مسارحُ الجنوب في عالم متغيّر

محمد أحمد بنّيس

التأمت في طنجة، أقصى شمالي المغرب، الدورة 17 لمهرجان طنجة الدولي للفنون المشهدية، وينظمه المركز الدولي لدراسات الفرجة. وقد عزّزت هذه الدورة، التي نُظمت تحت شعار «مسارح الجنوب عبر العالم: رؤى لا كولونيالية»، مكانة المهرجان في المشهدين الثقافيين، المحلي والجهوي، ما يعتبر مكسبا ثقافيا لمدينةٍ مغربيةٍ ظلت دائما جسرا للتفاعل بين مختلف الثقافات والحضارات. ووُجّهت الدعوة إلى فنانين وخبراء وباحثين في المسرح وفنون الأداء والفرجة، وكُرِّم المسرح الوطني السعودي ضيف شرف. وإضافة إلى العروض المسرحية المفتوحة، تضمّن البرنامج محاضراتٍ وندواتٍ وأوراقا علميةً وورشا وتوقيعَ كتب، في مسعى إلى مطارحة التحدّيات التي تجابه المسرح في بلدان الجنوب، في ضوء ما يشهده العالم من متغيرات، يرتبط جزءٌ منها بسياسات الهيمنة الثقافية التي تقودها المركزية الغربية، بما يسمح لها بالاستمرار في التحكّم في حركة الأفكار وتأكيد التفوق الثقافي والفكري للغرب. من هذا المنطلق، تصبح مسارح الجنوب فعلا ثقافيا واعيا يتوخّى إنتاج سردياتٍ موازية أو مضادّة للسردية الغربية التي يقع المسرح ضمن أولوياتها الثقافية الرئيسة. ويصبح الفعل المسرحي، بمختلف تنويعاته، وسيلةً لإعادة التوازن إلى العلاقات المختلة بين الغرب وهوامش تنحصر مساهمتها الثقافية والحضارية في استهلاك المنظور المسرحي الغربي وإعادة إنتاجه ومُجانسته بآليات محلية تفتقد الأصالة وروح المكان. يتعلّق الأمر بمقاومةِ حالةٍ كولونياليةٍ جديدةٍ تتغذّى على الأوضاع المزرية التي توجد فيها معظم بلدان الجنوب، غير أن هذه المقاومة محكومة، حسب ما جاء في بعض الأوراق، بالتوتر بين الماضي والحاضر، ما قد يحول دون ذهابها بعيدا في معالجة الأسئلة والقضايا ذات الصلة بالهوية والمتخيل والذاكرة والجسد والمكان والآخر. لكن ذلك لا ينبغي أن يحول، حسب أوراق أخرى، دون توسيع قاعدة الوعي بدور هذه المسارح، على اختلاف خياراتها الفنية والجمالية، في تفكيك الخطاب المسرحي الكولونيالي وكشف حقيقته، بتسليط الضوء على التنوع الثقافي والحضاري الذي تزخر به بلدان الجنوب، وبالأخص على صعيد أشكال الفرجة المختلفة، باعتبارها أشمل من المسرح كما عرفته الثقافة الغربية. لم تكن العولمة، بالنسبة لهذه البلدان، مجرّد تحدٍّ اقتصادي، بل كانت، أيضا، تحدّيا معرفيا وثقافيا، ما فرض على مسارحها مجابهتها، من خلال استدعاء الثقافات المحلية وإبراز قدرتها على تعزيز الشعور بالهوية الوطنية، بالتوازي مع مقاومة محاولات التنميط والتهجين والمجانسة القسرية التي تتخفى خلف الخطاب الثقافي الغربي. ومن ذلك توظيف التراث غير المادي، من أساطير وأشعار ومرويات وأمثال شعبية وموسيقى، بوعي فكري ونقدي حريص على تمثّل مقتضيات العصر ورهاناته، من دون تجاوز الهوية الوطنية وإعادة تأهيلها مجتمعيا وثقافيا، في سياق مواجهة تغوّل الرأسمالية الجديدة. في السياق نفسه، تناولت بعض الأوراق عبور التجارب المسرحية الحدود، وتأثير ذلك على الهوية، وما يتفرّع عنها من قضايا وأسئلة، تساهم في إعادة السؤال الكولونيالي، سواء فيما يتعلق باستعادة ذاكرة المسارح التي أسّست خلال فترة الاستعمار (مسرح ثربانتيس في طنجة الذي يعود تأسيسه إلى 1913)، أو فيما يتعلق بتوطين النصوص المسرحية الكونية وإعادة كتابتها برؤية مسرحية محلية، بما يسهم في تغذيتها باجتهادات فُرجوية مغايرة، هذا من دون إغفال التحولات التي تشهدها المسارح الوطنية، والتي تشتبك بقضايا الهوية والتعدّدية الثقافية وعلاقات القوة التي تتأسس بالتوازي معها، وما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة تعريف الهويات الكبرى الجامعة وتركيبها.

تواجه مسارح الجنوب تحدّيات جديدة تفرض تجاوز سياسات المسارح الوطنية التقليدية المنتظمة حول تعزيز الهوية الوطنية، نحو رؤيةٍ مسرحيةٍ أكثر شمولية، تأخذ بعين الاعتبار التوترات الكبرى التي تخترق المسألة الثقافية، وتفكيك أنساق الهيمنة الثقافية الغربية، وإعادة طرح أسئلة التأصيل والهوية والاختلاف.

عن الكبت الجنسي سبباً للاغتصاب

دلال البزري

ثمّة من وجد تفسيراً لفضيحة رجل الدين اللبناني، الأب منصور لبكي، الجنسية، المعروف باغتصابه نزيلاتٍ في ميتم خيري رعاه في فرنسا في أثناء الحرب الأهلية (1975-1990) فقال إنّ الأب لبكي، مثله مثل رجال الدين الكاثوليك، كان ملتزماً العزوبة طوال حياته. أن يبقى عفيفاً، مكرِّساً نفسه لشؤون الروح وحسب. ويتابعون أنّ فرض العزوبة هذا ليس «طبيعياً» خصوصاً بالنسبة للذكر، الذي تلحّ عليه هورموناته الطبيعية لممارسة الجنس. فالأب لبكي في نظرهم معذور، قام بما يقوم به عادة المحرومون من متعة الجنس. وبالتالي، الحلّ الأمثل لملف فضيحته، ولنظرائه، أن تصدر الكنيسة قراراً بحرية زواج رجالها.

أما الحال، فليس كذلك تماماً. قضية الآباء المغتصبين ليست سوى صفحة من صفحات الفضائح الجنسية التي تطاول بيئات ومجتمعات لا تعاني من الحرمان الجنسي على الإطلاق. صفحات تشبه الانفجارات البسيطة المبعثرة هنا وهناك، والتي لو جُمعت لصارت برهاناً على التوحّش الذي يدير العلاقة بين الجنسين. خذْ الأمثلة الأبرز لهذه البيئات: في البيئة الفنية الهوليوودية، حيث لا مكان للتعفّف، الجنس فيها غبّ الطلب. ومع ذلك، صدّرت هذه البيئة أقوى فضائح الاغتصاب منذ بضع سنوات. ليس بطلها عامل نظافة مقهوراً، مفلساً، محروماً... إنما هارفي وينستين، ملك الإنتاج السينمائي الهوليوودي، ومقرّر مصائر النجوم والنجمات. ملكٌ من الطراز السلطاني. يتناول الشابّة الطامحة إلى دور، ويغتصبها بطريقةٍ من الطرق، عربوناً لدور تطمح إليه. لا تستطيع أن تحصر عدد أولئك الشابات. بالعشرات. من المحاكم تتدفّق شهاداتهن بوتيرة عالية، ضجّ بها الإعلام. وكان من نتيجتها إطلاق حملة «مي تو» على المستوى العالمي، التي تلاحق المغتصبين في مجالات السينما وغيرها. وينستين معاقَب الآن. يقبع في السجن، لثلاثة وعشرين عاماً.

في البيئة السياسية، حيث الرجال يتمتعون أصلاً بجاذبية خاصة، تجعل النساء يحمْن حولهم «مثل الذبُاب» (العبارة لسيسليا ساركوزي، بعدما تبوأ زوجها وقتها منصب وزير الداخلية، قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية). أي أنّهم ليسوا هم أيضاً من الفئة «المحرومة». مع ذلك، لا تنتهي الإخبارات عنهم أمام المحاكم. فقط نتوقف هنا أمام حالةٍ جلْجلت في فرنسا وأميركا منذ عشر سنوات. وبطلها دافيد ستروش خان، المرشّح اليساري لرئاسة الجمهورية بوجه ساركوزي اليميني، واغتصابه عاملة تنظيف في أحد فنادق نيويورك، واتهامها له، ومحاكمته، ودخوله السجن، وبعد ذلك، انسحابه من السباق الرئاسي، مكلّلاً بعار أفلتَ الألسنة عن محاولاته السابقة لاغتصاب فلانَة وعلاّنَة...

في المجتمعات المخملية التي تملك كلّ إمكانات التلذّذ بالمتع، بدأت منذ يومين، محاكمة إحدى بطلاته في محكمة نيويوركية. وذلك بعد عامين على انتحار شريكها وصديقها جيفري أبشتاين. والقصة أنّها كانت تدير معه شبكة استعباد مراهقات تائهات. تساعد شريكها على «التقاط» واحدة منهن. تعدها بأنّها سوف تنقذها، تحلّ مشكلاتها، فتجلبها إلى صديقها جيفري، الذي يغتصبها ويرميها في «سوقه» المخفي. سوق عبودية جنسية عصرية شديدة الإحكام. ومن بين «زبائنه» الأمير أندرو، ابن الملكة البريطانية إليزابيث الثانية. وجيفري أبشتاين انتهى منذ عامين منتحراً في زنزانته، أو مقتولاً على يد متورّطين في شبكته من أصحاب نفوذ، كما تقول أخبار أخرى محتملة.

في عالم الرياضة، حيث يجب أن يكون الجسم سليماً، ليسْلم معه العقل، تتعرّض طفلاتٌ ومراهقاتٌ لأشكالٍ من التحرّش، تبلغ، في حالاتٍ عديدة، مبلَغ الاغتصاب، وعلى يد مدرّبيهن. أولى المبادِرات إلى عدم السكوت، هي بطلة التنس الفرنسية، إيزابيل دومونغو، وقد تعرّضت لتحرش واغتصاب على يد مدرِّبها. ورفعت عليه قضية منذ أعوام. لكنّ الجديد، في هذا المجال، قصة بطلة الصين في التنس بينغ شواي (35 عاماً). وقد نشرت منذ أيام على شبكة «ويبو» الصينية مقطعاً، تتهم فيه نائب رئيس الوزراء السابق، زانغ غاولي (75 عاماً)، باغتصابها. بعد عشرين دقيقة من نشره، وتسجيله ستة وعشرين مليون مشاهدة، اختفى هذا المقطع، ومعه بطلته (لا يقتفي أثرها الآن غير الإعلام الغربي).

البيئات التلفزيونية، والثقافية، والعائلات الميسورة، المرموقة، المتعلمة، وأسماء لامعة... كلّها مصابة بلوثة الاغتصاب. لا تسع هذه المقالة لمزيد من الأمثلة عنها. المهم أنّ البيئة «غير المحرومة» ليست أكثر طهارة من البيئة «المحرومة» «المعذورة» بأسبابها «التخفيفية». ويكون السؤال الذي لا بد منه: هل كان اغتصاب النساء قائماً بهذه الغزارة في العصور الماضية، كما هو اليوم، فيما نحن لم نقرأ عنه، ولم نسمع به، إلّا الآن؟ والجواب واحد من الاحتمالين:

إما أنّه كان منتشراً، وفي المجالات كافة، لكنّ السكوت العام عنه كان هو القانون، هو العقلية. أي أنّ أجساد النساء كانت منتهكة على طول الخط، بصفتها حصتهن «الطبيعية». قدر من الأقدار، لا مهْرب منه. وذلك أنّ صوت النساء، حاجاتهن، وجعهن الداخلي... لم يكن لها وجود. كنّ الجنس الأضعف، الأعزل من كلّ سلاح، إلّا سلاح الإغواء الذي «يفسّره» كثيرون أصلاً بصفته «دعوة» إلى الاغتصاب.

مجال واحد كان مستَثْنى من السكوت عن الاغتصاب، كما تنقل لنا كتب التاريخ: هو مجال الحرب. في كلّ الحروب، فتوحات، غزوات، انتصارات... كانت أجساد نساء المهزومين أول ما يُنتهك. ثم تصنيف وضعية ضحاياه بصفتهن: سبايا، غنائم، عبيداً، جواري، ما ملكته الأيمان... وفي أوضح الأحوال «حلالاً» على المنتصرين. وفي العصر الحديث، اشتهر اغتصاب مليوني ألمانية على يد جنود الجيش الأحمر السوفييتي، المنتصر، في نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي من الارتكابات التي دفعت الأمم المتحدة إلى صياغة المادة الرابعة عشرة لاتفاقية جنيف عن أسرى الحروب، والتي تنص على واجب احترام الأسيرات من النساء «بكلّ الاعتبار الواجب لجنسهن»، وعلى «مساواتهن بالرجال بحسن المعاملة». إذاً، إما أنّ الاغتصاب كان شائعاً مألوفاً في الماضي... وإما أنّه ظاهرة معاصرة. ابنة التطوّرات. ليست التطوّرات التي لا يتوقف المستبدون الشرقيون عن إلقائها على كاهل الغرب وحريته وفرديته ومثْليته، وانفلاته على استهلاك الجنس... إلخ. وإنّما تطوّرات تخصّ النساء بالذات، أعطتهن الكلمة والمكانة، التي لم يكنّ يتمتعن بها قبل هذا الصعود، أي قبل مائتي عام، عندما بدأت تصعد النساء في الغرب، تزامناً مع نهضته وثوراته، فصار الفرق الآن عن أمس، أنّه يتم الكشف عن الاغتصاب، وبوتيرة كثيفة، لا تكاد تلحق أخبارها.

> كلما اكتسبت النساء حرية تمكّنّ من محاسبة مغتصبيهن ومحاكمتهم قانونياً وإنزال العقوبات عليهم

> لم نسمع في العالم العربي عن محاكمة أيّ مغتصب، أو معاقبته. نسمع «الأخبار» عنه، أو الشائعات

لو افترضنا، مجرّد افتراض، أنّ الاحتمال الثاني هو الصحيح، أي أنّ الاغتصاب في الماضي كان مقتصراً على ساحات الحروب، فعلينا التزوُّد بالحجة. وهي ليست مخفيةً تماماً. إنما هي من صلب المشهد العام، وقد غزته النساء، ولم تبقَ على مجالٍ من مجالاته إلّا واحتللنه، مهما كانت درجة مناعته. بعد المجالات، وبرفقتها، تطلع أصوات النساء، ونصوصهن، وكل ما يمكن أن نتصوّر من شكاوى ضد العهود الظالمة. إنه عصر النساء، والذي ينذر بتحطّم سلطة الرجال هذه. وعمر هذه الأخيرة عشرات آلاف السنين، فيكون «ردّ الرجال» على هذا الاختلال في ميزان القوى بأن ينتقموا باستباحة أي جسد نسائي. كأنهم في حرب، حيث قانون المنتصر هو الاغتصاب. حيث يتلبّسون شخصية المحارب المنتصر. فتكون الصيغة المضْمرة في أعمق أعماقه: «تريدين حرية!؟ تريدين أن تكوني أينما كان؟! هاه، خذي حريةً بالقدر الذي تسْتحِقين!».

طبعاً، هذا الانتقام ليس مصاغاً بهذا الوضوح، وربما ليس واعياً أيضاً. يؤيد هذه الحجّة تزايد الجرائم ضد النساء، خصوصاً الزوجات أو الخطيبات أو الشريكات. وهذه على الأرجح من الجرائم التي لم تعرفها عهود السيطرة الذكورية (إلا في جرائم «الشرف»). أما غالبية الدوافع على هذه الجريمة، فتعود، باعتراف مرتكبيها، إلى رغبة الزوجة أو الشريكة، بالانفصال أو الطلاق. عكس العهد السابق، حيث قرار الطلاق، أو الهجران، بيد الرجل وحده.

وكلما اكتسبت النساء حرية تمكنّ من محاسبة مغتصبيهن ومحاكمتهم قانونياً وإنزال العقوبات عليهم. وكلما حوكم مزيد من الرجال ارتفعت درجة تحدّي المحاكمات والعقوبات. نوع من الحرب في العلاقة بين الجنسين، في العهد النسوي. لذلك، تتفاقم الفضائح وتتوالى. وتكاد أحياناً تكون خبراً «عادياً» من سمات العصر. لكنّ هذا كله يحصل في الغرب الديمقراطي، حيث بلغت النساء درجاتٍ عالية من التمكّن. مجرَّد مقارنة بين مصير بطلتَي التنس الفرنسية والصينية. بين نظام فرنسي، ديمقراطي، داعم لصعود النساء، ونظام صيني، تسلّطي، يحارب الحريات، لكنّه لم يستطع حجب ديناميكية النسوية الغربية، والتي يعتبرها في كلّ الأحوال «انحلالاً أخلاقياً».

لم نسمع في العالم العربي عن محاكمة أيّ مغتصب، أو معاقبته. نسمع «الأخبار» عنه، أو الشائعات. وفي مجالات تتفوق عدداً وتنوعاً على تلك التي تجتاح الغرب. نقص حاد في الحرية، غلبة اللسان المقموع، واستباحة للنساء. يرعى الثلاثة؛ المشايخ ورجال السياسة ونجوم الفروع المختلفة، فضلاً عن الرؤساء، كلّ ألوان «الاغتصاب». مع أنّه، مثل الصين، لم يحمِ العالم العربي نفسه من المزاج النسوي بما فيه الكفاية، فكانت أصوات هنا وهناك، خافتة، خجولة. لكنّها موجودة. لكنّها نابضة واعِدة. والموضوع يكاد لا ينتهي...

(كاتبة لبنانية)

حال الطريق في مصر خير مؤشّر

أحمد ماهر

احتفت وزارة النقل المصرية، في منشور لها في صفحة لها في «فيسبوك»، بأحد الطرق الجديدة، فقد نشرت صورة للطريق فيه إضاءة جيدة وحارات مرورية مرسومة. وفي تعليق إن هذا الطريق ليس في أوروبا، بل طريق جديد في مصر في مدينة القاهرة الجديدة، مختتما بـ«تحيا مصر تحيا مصر». وقبل ذلك، كانت صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة تنشر صورا للمونوريل (طريق القطار) الجديد وخطوط المترو التي تم التعاقد لتنفيذها، مع التعليق إن الصور ليست في أوروبا، إنما في مصر أم الدنيا، وعبارة «تحيا مصر تحيا مصر».

بالطبع، كانت التعليقات متنوعة ومثار خلاف بين مؤيد ومعارض، كما هو متوقع ومعتاد، فالمجموعات هناك أصوات كثيرة مؤيدة، سواء من أشخاص حقيقيين مقتنعين بذلك أو حسابات وهمية للجان إلكترونية، يعلّقون بأنه لا أروع ولا أجمل من ذلك، وأن ذلك إعجاز غير مسبوق يدل على قدرة المارد المصري الذي تحدّى العالم وصنع المستحيل، وأن إنشاء تلك الطرق العظيمة وسط تآمر الكون كله على مصر لهو نصر كبير، وسط تعليقات كثيرة تمتدح القيادة التي أمرت ببناء ذلك الكوبري أو إنشاء خط المترو الجديد.

في المقابل، كانت هناك تعليقات أخرى ساخرة تنتقد كل ذلك التهليل غير المبرّر، فمثلا صورة الطريق الجديد كانت السيارات فيها تسير فوق الخطوط الفاصلة بين الحارات المرورية، في مؤشّر على غياب الثقافة المرورية في الشوارع والطرق، فهذا طريقٌ جديدٌ قد تكون فيه حارات مرورية واسعة، وفيه خطوط للحارات ولافتات إرشادية، لكنه سيصبّ، في آخر الأمر، في نقطة أخرى عشوائية ضيقة مزدحمة، غير مدروسة، وبدون خطوط للحارات المرورية، وبدون لافتات إرشادية.

علّق آخرون إن هذا هو حال أي طريق جديد في مصر، يبدو رائعا في البداية، ولكن كالعادة ستجد مسؤول الكهرباء يتذكّر، فجأة، أنه كان يجب تعديل كابلات الكهرباء وتجديدها، وبعد أن تنتهي شركة الكهرباء من عملها، ويتم ترميم الطريق وترقيعها بشكلٍ مشوّه، سيتذكّر مسؤول المياه والصرف الصحي أن هناك تعديلاتٍ كان لابد من القيام بها. وبعد مرور عدة أسابيع من المعاناة، يتكرّر الأمر مع تركيبات الغاز، ثم مع تركيبات الإنترنت. وبعد ذلك سنجد مسؤولا جديدا يقرّر فجأة قطع كل الأشجار من أجل التوسيع. وبعد إقالته أو استقالته «عادة يكون بسبب فساد فج زكم بعض الأنوف أو صعب إخفاؤه»، يأتي مسؤولٌ جديدٌ ليقرّر تضييق ما تم توسيعه من قبل، وهكذا.

ولكن هناك أيضا نقطة هامة من وجهة نظري، ربما تكون تلك الطرق الجديدة تم تشييدها بمواصفاتٍ هندسيةٍ سليمة، أقول ربما، لأنها كثيراً قد لا تكون كذلك، وربما أيضا يكون التنفيذ بمهارة وحرفة عالية كما يطابق المواصفات الفنية. هذا ما يعتبره المؤيدون إنجازا وإعجازا، ولكن هذا ليس إنجازا وإعجازا في أوروبا، ولا الولايات المتحدة، ولا دول الخليج، ولا دول جنوب آسيا ووسطها، بل يعدّ أمرا اعتياديا وضروريا. شيء لزوم الشيء، كما يقولون. يزداد عدد السكان، فيتم إنشاء طرق جديدة وتوسعة طرق قديمة ورفع كفاءتها، طبيعيٌّ أن تتقادم الطرق أو تتهالك فتتم صيانتها تلقائيا. تلك مهمة الإدارات المحلية وتلك هي وظيفتهم. في الدول المتقدّمة لا يتم الاحتفاء والتهليل عند إنشاء طريق جديد أو جسر ولا يتم نسبها لشخص، فتلك المنشآت والمشروعات الخدمية وصيانتها تكون طبقا لخطة طويلة المدى، يضعها متخصّصون حسب الاحتياجات والنمو العمراني.

وفي السياق نفسه، أيضا، انتشرت تغطيات إخبارية عن زيارة لولي عهد بريطانيا، الأمير تشارلز، محافظة بورسعيد الساحلية، حيث المنفذ على البحر المتوسط ومدخل قناة السويس، تلك المدينة التي شهدت وجودا بريطانيا كبيرا منذ بدء الاحتلال البريطاني لمصر، وهي المدينة الباسلة التي تصدّت للعدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر في 1956. قرّر تشارلز زيارة المدينة، فبدأت الحملات الدؤوبة لرصف الشوارع المتهالكة ودهان المباني القديمة وإزالة أكوام القمامة من الشوارع الجانبية. فتساءل كثيرون من متابعي الخبر أنه إذا كانت الحكومة قادرة على ذلك، فلماذا الانتظار حتى زيارة شخص مهم المدينة، ليتم إجراء أعمال الصيانة والنظافة التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق المواطنين وسكان المدينة. بعض المتابعين من محافظات ومناطق أخرى، علّقوا ساخرين «ربنا يرزقنا بالأمير تشارلز أو أي أمير يمر على منطقتنا».

خبر آخر أثار السخرية أيضا عن لقاء الأمير تشارلز وزيرة البيئة المصرية، ياسمين فؤاد، التي استعرضت الجهود غير المسبوقة التي تبذلها لمواجهة التغير المناخي، ومن أجل الحفاظ على البيئة وتقليل معدّلات التلوث. السخرية بسبب مجموعات الحفاظ على البيئة ومجموعات حماية الأشجار ورصد ما يتم فعله من حملات قطع الأشجار بهدف توسعة الطرق وإقامة جسور ومنشآت سياحية، فهل استعرضت الوزيرة أمام الأمير ما يتم بذله من حملات تصحّر وإزالة كل ما هو أخضر تحت شعار التطوير، والذي يفوق مجهودات الوزيرة عشرات ومئات المرّات؟

..وبعيدا قليلا عن زيارة ولي عهد بريطانيا مصر، والتي انتقدها معلقون في مجملها، واعتبرها آخرون من بقايا إرث استعماري أو امتدادا لممارسات استعمارية لبريطانيا العظمى، تكرّرت الأحداث المعروفة التي تتكرّر شتاء كل عام. إنها الأمطار، الخير الذي يرسله الله علينا من السماء. كالعادة، فوجئ المسؤولون، وعجزوا عن التعامل السريع. غرقت الشوارع وانسدّت فتحات الصرف مثل كل عام. المثير للسخرية أن المناطق التي لا تؤثر فيها الأمطار وفيها شبكاتٌ لا تزال تعمل بكفاءة، هي المناطق التي أنشأ الإنكليز شبكات الطرق فيها قديما، أما الطرق الحديثة وكل ما سبق إنشاؤه من طرق في عهود الرؤساء الوطنيين فأمرها مختلف.

> مثير للسخرية أن تتخبط الأجهزة الحكومية كل عام، وتصاب الحياة بالشلل التام بسبب هطول أمطار عدة ساعات

> قرّر الأمير تشارلز زيارة بورسعيد، فبدأت الحملات الدؤوبة لرصف الشوارع المتهالكة ودهان المباني القديمة وإزالة أكوام القمامة من الشوارع الجانبية

بحكم تخصصي في الهندسة المدنية، درسنا عشرات الأفكار لمشروعاتٍ تعمل على الاستفادة من مياه الأمطار وإقامة منشآت مفيدة لإعادة تدويرها. ولكني لم أشاهد في مصر مثل ما درست. وفي أسفار لي إلى عدة دول ما بعد العام 2011 لحضور بعض المؤتمرات، كنت أشاهد من الطائرة المنشآت الهندسية الخاصة بالري، والتي تجمع مياه الأمطار في خزّانات صغيرة وبحيرات صغيرة، لتستخدمها مرة أخرى في الري أو الشرب. أما في بلادنا الصحراوية التي تعاني من أزمةٍ في المياه، فتتراكم مياه الأمطار في الشوارع الجديدة والقديمة، حتى تتلف السيارات وبضائع المحلات، وبعد ذلك يتم إهدار تلك المياه في البحر، أو تختلط بمياه الصرف الصحي، أو تشربها الرمال.

منذ صغري، وأنا أرى حال الطرق والشوارع مؤشّرا جيدا إلى حال الدولة وسياسة حكومتها، ولا أقتنع بالمبرّرات التي يسوقها بعضهم أن في العالم كله كوارث طبيعية مماثلة، ولذلك يجب أن نلتمس الأعذار للمسؤولين. بالطبع، تحدُث كوارث طبيعية كل عام في دول عديدة، بسبب التغير المناخي، أو بسبب موقعها الجغرافي وطبيعته. هناك دول تحدُث فيها فيضانات أو سيول وأعاصير، وهناك دول تحت حزام زلازل نشط، وهناك دولٌ فيها فوّهات بركانية عديدة تنشط كل عام. وشاهدنا كوارث إنسانية وبيئية عديدة، أخيرا، بسبب التغيرات المناخية والانبعاث الحراري، مثل حرائق الغابات في أماكن أو التجمد وانخفاض درجات الحرارة في أماكن أخرى. أما مصر، فمنذ قديم الأزل وهي دولةٌ ذات مناخ مستقر، مستوية الأرض بنسبة كبيرة، قد تحدُث سيول كل عدة أعوام، لكن الحال لم يصل يوما إلى مستوى كارثة إنسانية أو بيئية، والشكر لله. ولذلك، مثير للسخرية أن تتخبط الأجهزة الحكومية كل عام، وتصاب الحياة بالشلل التام بسبب هطول بعض الأمطار عدة ساعات فقط، هل المشكلة كانت عشوائية/ عنترية في اتخاذ القرار، أم بسبب سوء التخطيط، أم فساد وإهمال ومحسوبية، أم تولية المسؤولية لمنعدمي الكفاءة؟ أم خليط من ذلك كله يتراكم عبر سنوات طويلة؟

(كاتب وناشط مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads